

Distr.
GENERAL

A/53/422/Add.1
26 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ٧٦ من جدول الأعمال

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

إضافة

الصفحة

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

مالطة ٢

مالطة

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨]

١ - ذكر غويدو دي ماركو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لمالطة في الخطاب الذي وجهه إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية أن "مالطة، شأنها شأن جميع دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى، تنظر إلى المشكلات التي تعاني منها هذه المنطقة بقلق خاص. فمنطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تقع عند مفترق طرق الحضارات والمدن، تتحمل قدرا غير متناسب من الاضطراب والتوتر والنزاع؛ وأكد كذلك أن

"حل كل أزمة يتطلب عملا إيجابيا من جانب أطراف الأزمة التي تعتبر مسؤولة بشكل مباشر عنها. ومع ذلك فإنه من الممكن أن يسهم المجتمع العالمي، من خلال جهوده ومساعدته الحميدة، في إيجاد بيئة تؤدي إلى تحقيق تسوية من خلال التفاوض. وميراث الماضي المرير يعوق في بعض الأحيان تحقيق ذلك الاتصال الذي يعتبر خطوة أولى نحو إقامة هياكل التفاوض. وقد ساهم المجتمع الدولي، مثلما ساهم سياسيون فرديون، بنصيب عادل في هذا الجهد الذي يهدف إلى إزالة العقبات".

وهذه هي الطريقة التي تنظر بها مالطة إلى الوضع في منطقة البحر الأبيض المتوسط على أنه وضع لا تزال تستجد فيه أحداث، وعلى أنه لا تزال تتعزز، وتتأصل، في المنطقة مبادرات متوازية.

٢ - والشراكة الأوروبية - المتوسطية التي كانت، ولا تزال، خطوة هامة في الجمع بين البلدان الأوروبية والبلدان المتوسطية لإجراء معالجة شاملة للمسائل التي تطوق المنطقة لها أهمية بالغة بالنسبة للمنطقة.

٣ - ودمج البعد البرلماني هو أحد التطورات الهامة التي لها أهمية بالغة لتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ولا تزال مالطة تنظر إلى العملية البرلمانية على أنها وسيلة لتقريب الشراكة الأوروبية - المتوسطية إلى شعبها بما يعزز التفاهم والتسامح في المنطقة. وقد سبق للسيد دي ماركو أن اقترح بالفعل في عام ١٩٩٠ في الجزائر، خلال المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز في منطقة البحر الأبيض المتوسط، إنشاء مجلس لمنطقة البحر الأبيض المتوسط للجمع بين البرلمانيين في الكيانات السياسية في المنطقة بحضور دورات عادية، وبحيث تتبع المجلس لجنة وزارية لرصد، وتوجيه، التطور السياسي والثقافي والاقتصادي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

٤ - وفي المؤتمر الوزاري الثاني للشراكة الأوروبية - المتوسطية الذي عقد في مالطة في نيسان/أبريل ١٩٩٧، أكد الوزراء من جديد الأهمية التي يعلقونها على المشاركة النشطة للبرلمانيين في الشراكة

الأوروبية - المتوسطية. ورحب الوزراء أيضا باتخاذ البرلمانين الأوروبيين لمبادرات مع برلمانيين آخرين لبدء الحوار البرلماني الأوروبي - المتوسطي. والمناقشات المقبلة التي بدأها البرلمان الأوروبي والمتعلقة بإقامة حوار برلماني أوروبي - متوسطي ستكون لها أهمية بالغة بالنسبة لتحقيق ذلك. والاجتماع التحضيري الذي عقد في مالطة في نهاية أيار/ مايو ١٩٩٨ كان يهدف إلى استكشاف أفكار جديدة لتنشيط عملية برشلونة وتعزيزها وتنميتها ولتشجيع تقديم مساهمة برلمانية للعملية وللبرلمان الأوروبي الذي بدأ في تنفيذها. وقد اتخذ اجتماع مالطة عددا من القرارات وذلك على أمل أن يؤدي المنتدى البرلماني الأوروبي - المتوسطي الأول إلى اتخاذ المزيد من القرارات الموضوعية المتعلقة بمستقبل المنتدى.

٥ - وخلال مؤتمر مالطة الأوروبي - المتوسطي، اقترحت حكومة مالطة إقامة شراكة برلمانية أوروبية - متوسطية. وفي تشجيع مالطة لفكرة إقامة شراكة برلمانية - مجلس لمنطقة البحر الأبيض المتوسط - أعربت من جديد عن التزامها بمبادئ التعاون والحوار. ومالطة مقتنعة بأن إقامة منتدى دائم على المستوى البرلماني من شأنه أن يساعد على تطوير، وتدعيم، التعاون السياسي بين شعوب لها عدد من اللغات والثقافات والديانات والمذاهب المختلفة. وفي هذا السياق، قدمت مالطة مرافقتها لاستضافة تلك الشراكة البرلمانية الأوروبية - المتوسطية إيمانا منها بأن موقع مالطة الجغرافي الاستراتيجي يمكن أن يكون مكان اجتماع من أجل تحقيق اشتراك البرلمانات الفعال في عملية الشراكة هذه، وهو ما سيساعد على تقريب النقاش من شعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط نفسها. ومالطة تأمل في أن يحظى هذا الاقتراح بقبول عام من الأطراف المشاركة في الحوار الأوروبي - المتوسطي.

٦ - وبالتوازي مع هذا التطور، قدمت مالطة في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الثاني بشأن الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي عقد في مالطة في الفترة من ١ إلى ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، مبادرة لإقامة رابطة لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط تكون مفتوحة أمام جميع البلدان الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط وأمام البلدان الذي يرتبط مصيرها بشكل مباشر بذلك البحر وذلك حسب طرائق يجري تحديدها.

٧ - وقد جرت بعد ذلك متابعة هذه الفكرة في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الثاني عشر بشأن الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط الذي عقد في ويندهوك في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨ والذي قدم فيه عدد من التوصيات. وتتعلق إحدى التوصيات باتخاذ إجراء من جانب البرلمانات والحكومات الوطنية بشأن الإجراءات اللازمة لمتابعة الترتيبات المتفق عليها والناجمة من الوثائق الختامية والتقارير التي أصدرها الاتحاد البرلماني الدولي واعتماد البرلمانات للاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بعملية مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتتعلق توصية أخرى بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي بشأن مسائل لها صلة بعملية مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتقوم الحكومات طبقا لها بتقديم إسهامات مكتوبة لدى النظر في بند جدول أعمال الجمعية العامة المتعلق بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومالطة تأمل في أن تواصل الحكومات بحث تلك التوصية خلال النظر في بند جدول أعمال الجمعية العامة المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد

البرلماني الأوروبي وفي البند المتعلق بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط في اللجنة الأولى. والتوصية الثالثة المتعلقة بتعيين موظف متفرغ في أمانة الاتحاد البرلماني الدولي، وتمويل وظيفته، كي يقدم الدعم الإداري اللازم للعملية السياسية لمؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط لها أهمية بالنسبة للمنظمة.

٨ - وداخل الأمم المتحدة، اقترحت مالطة إنشاء مكتب للبحر الأبيض المتوسط في إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة كي يعمل، في رأي مالطة، على تسهيل الاتصالات والقيام بدور مباشر في تنفيذ أحكام القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والقرارات التي اتخذت في محافل دولية وإقليمية، إن لم يكن في محافل دون إقليمية أخرى حيث يكون البعد المتعلق بمنطقة البحر الأبيض المتوسط هو المسألة الرئيسية قيد النظر. وينبغي أن يكون تركيز ذلك المكتب منصبا على المبادرات المتعلقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط والمبادرات الإقليمية في حد ذاتها وليس على اعتبارات جغرافية معينة للبلدان المعنية.

٩ - وحكومة مالطة تؤمن دائما بأنه ينبغي أن يكون اتخاذ المبادرات وتحقيق السلم والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط معتمدين أساسا على جميع دول المنطقة. وفي الوقت نفسه فإنه ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور مكمل في تنسيق الإجراءات، بما في ذلك تجميع المعلومات المتعلقة بما يحدث من تطورات في المنطقة.

١٠ - والهيكل المرن الذي وفّره منتدى البحر الأبيض المتوسط هو أيضا مثال آخر للكيفية التي يمكن بها لهذه الهياكل المختلفة أن تسهم في بناء الثقة. وخلال الاجتماع الوزاري الذي عُقد في ألما دي مايوركا، إسبانيا، في نيسان/أبريل ١٩٩٨، تولت مالطة رئاسة المنتدى، كما أنها ستستضيف الاجتماع الوزاري لمنتدى البحر الأبيض المتوسط الذي سيعقد في عام ١٩٩٩، وكذلك الاجتماعات التحضيرية التي ستعقد على مستوى كبار المسؤولين.

١١ - وداخل سياق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فإن مالطة ملتزمة بمواصلة تعزيز البعد المتعلق بالبحر الأبيض المتوسط. ومنذ مؤتمر ديبولي، أسهمت مالطة في عملية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ كما أنها عملت على تعزيز البعد المتعلق بالبحر الأبيض المتوسط في هذه العملية. وأمن البحر الأبيض المتوسط والأمن الأوروبي لا يزالان مرتبطين ارتباطا وثيقا ومتبادلا. فتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط هو عنصر هام بالنسبة لاستقرار منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والمشاركة المنتظمة من جانب الحكومات المالطية المتعاقبة أسهمت في زيادة مشاركة "شركاء منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل التعاون" في أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وسوف تواصل مالطة العمل من أجل تعزيز تلك العلاقة.

١٢ - وقد استضافت مالطة للمرة الثالثة الحلقة الدراسية لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي عقدت يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وشعار الحلقة الدراسية هو "البعد الإنساني للأمن وتعزيز الديمقراطية وحكم القانون" شجع المشاركة على نطاق واسع من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعدد من المنظمات الدولية. وكما قال السيد دي ماركو في افتتاح الحلقة الدراسية فإن الأعضاء الحاضرين ناقشوا "التشابك الذي يجمع حقوق الأفراد ومسؤوليات الدولة، وحكم القانون هو الخيط الذهبي الذي يربط الديمقراطية بالعدل". وهذه المبادئ هي مجال الأمن والاستقرار وبناء الثقة، شأنها في ذلك شأن المسائل التي تناقش في كثير من الأحيان والتي لها صلة بالاعتبارات العسكرية.

١٣ - وتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط يعتمد أيضا على المبادرات التي تدعو إلى تعزيز الاتصالات بين بلدان المنطقة في مجالات النشاط المتنوعة. وقد استضافت مالطة في أيار/مايو ١٩٩٨ الحلقة الدراسية الإقليمية المتعلقة بالمنسوجات والملابس لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. والمبادرات الأخرى تشمل العرض الذي قدمته مالطة كي تستضيف في شباط/فبراير ١٩٩٩ حلقة دراسية بيئية إقليمية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا كوسيلة لزيادة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط في جميع المجالات التي يمكن أن تشكل تهديدا للأمن في المنطقة، بما في ذلك المخاطر البيئية البحرية وتدهور البيئة البحرية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ ستستضيف مالطة أيضا، بالتعاون مع وحدة التنسيق لخطوة عمل منطقة البحر الأبيض المتوسط وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاجتماع العادي الحادي عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث وفي البروتوكولات الملحقة بها. ويقوم المركز الإقليمي للبحر الأبيض المتوسط للاستجابة في حالات الطوارئ من أجل مكافحة التلوث البحري، الذي تستضيفه مالطة ويوجد مقره فيها، بتنظيم حلقات دراسية وبرامج منتظمة لبلدان المنطقة بشأن مسائل تتعلق بمنع التلوث ومراقبته في حالة وقوع حادثة بحرية.

١٤ - وفي سياق نزع السلاح، يمكن أن تؤدي إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، إلى زيادة الأمن والاستقرار بدرجة كبيرة في المنطقة. وسوف تستضيف حكومة مالطة في عام ١٩٩٩ حلقة دراسية إقليمية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وذلك بالتعاون مع الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

١٥ - وما ذكر أعلاه هو عدد من المبادرات التي يجري تنفيذها في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وكما ذكر السيد دي ماركو فإنه "يجب أن يقوم الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط على مبادرات متعددة تعزز التعاون من خلال تدابير تدريجية لبناء الثقة والأمن". وهذا هو السياق الذي اقترح فيه للجمعية العامة إقامة ميثاق استقرار في المنطقة. وهذا السبيل هو أحد السبل التي تتطلب مزيدا من المتابعة ومن الإجراءات كجزء من التزام المجتمع الدولي بالإسهام بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

١٦ - وتعتزم مالطة متابعة المسائل التي لها صلة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وإعطاء أولوية لتلك المسائل، وكذلك تعزيز مشاركتها في جميع العمليات التي تنطوي على إقامة حوار فيما بين بلدان المنطقة والتي تشجع الأنشطة والمبادرات في القطاعات والمجالات التي يمكن أن تعزز السلم والتعاون والحوار والأمن في المنطقة. وتقديم الدعم والتشجيع من جانب المجتمع الدولي، وخاصة من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، له أهمية بالنسبة لتحقيق تلك الأهداف.

— — — — —